

Distr.: Limited
26 June 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023

البند 18 (و) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس المجلس، باولا نارفايس (شيلي)، بناء على مشاورات غير رسمية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قراره 12/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021 و 9/2022 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022 وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس اتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وانه يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وانه يؤكد من جديد أيضاً قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وانه يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽¹⁾،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



واند يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام والأمن ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

واند يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽²⁾، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

واند يشير إلى قرار الجمعية العامة 150/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

واند يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية لها دور رئيسي تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

واند يُنكر كذلك بقرار الجمعية العامة 182/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلق بتنمية الموارد البشرية،

واند يشير إلى قرار الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020، الذي أقرت فيه الجمعية ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار غير مسبوق، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات والسفر والتجارة على الصعيد العالمي، وما لها من أثر مدمر على سبل عيش الناس، وأكدت فيه مرة أخرى التزامها الكامل بعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

واند ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية والعشرين⁽³⁾، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود مع تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾ على جميع المستويات، بما يتماشى مع موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023؛

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146.

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2023، الملحق رقم 24 (E/2023/44).

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

2 - **يدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن تجري استعراضات للتقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجدداً أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات

4 - **يسلم** بأهمية اتباع نهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إزاء التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، ويشجع الحكومات على العمل معاً لصالح جميع البلدان لتعزيز المؤسسات العامة، من أجل حفز وتوجيه عملية التعافي من جائحة كوفيد-19 والتأهب بشكل أفضل لإدارة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة في المستقبل؛

5 - **يدعو** إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم ما يجري على الصعيدين الوطني والدولي من عمليات للتبادل بين الأقران والتعلم من الأقران بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون مع الشبكات الدولية القائمة؛

6 - **يحث** الحكومات على معالجة المشاكل المعقدة الكامنة وراء الأزمات بطريقة شاملة، وضمان ألا تعيق إدارة الأزمات التنفيذ المستمر لأهداف التنمية المستدامة؛

7 - **يسلم** بأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود يستلزمان منظوراً طويلاً الأجل في وضع السياسات العامة، إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، بالاستناد إلى الحوكمة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التزاماً ثابتاً بتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، ويشجع الحكومات على إدماج الأفكار المتعلقة برؤية طويلة الأجل للمجتمع في تخطيطها لأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها، وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو عام 2030؛

8 - **يسلم أيضاً** بأن تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يستلزم حلولاً أكثر تكاملاً لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030 فضلاً عن دولة قادرة على جميع المستويات، ويشجع البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة لبناء المؤسسات تعالج الثغرات الهامة في القدرات على نطاق الحكومة ككل؛

9 - **يعرب عن قلقه** إزاء محدودية القدرة على التنبؤ وبناء القدرة على الصمود في وجه التحديات المتنوعة الناشئة عن صدمات متعددة في العديد من البلدان، ويدعو إلى الارتقاء السريع بوظيفة إدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى؛

10 - **يشجع** الحكومات على بناء قدرات القطاع العام في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي استناداً إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتعزيز مساءلة المؤسسات العامة فيما يتعلق بالسياسات البيئية عن طريق إدراج تقييم لحالة الموارد الطبيعية الخاضعة لولايتها في إطار تقييمات الأداء المنتظمة؛

11 - **يشير** إلى ضرورة تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ من خلال زيادة قدرة البلدان النامية على التكيف مع آثاره الضارة، وتعزيز القدرة على الصمود، وتسريع التنفيذ الكامل لجميع أهداف وغايات خطة عام 2030، وإدماج تدابير تغير المناخ، حسب الاقتضاء، في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط على الصعيد الوطني، وكذلك إلى أهمية حشد وسائل التنفيذ من جميع المصادر، بما في ذلك بتقديم الدعم المالي الكافي، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، ويدعو البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية وآليات التمويل ذات الصلة إلى إعطاء الأولوية للتدريب والمساعدة للبلدان النامية لتحسين مهاراتها في تحليل البيانات وتصميم المشاريع المناخية التي يمكن أن تجذب الاستثمارات؛

12 - **يؤكد من جديد** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة⁽⁵⁾، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعمًا لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي الواقع على المستويين الوطني ودون الوطني وفي القدرات ومستويات التنمية ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

13 - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية والتجارب ذات الصلة لتفعيل المبادئ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

14 - **يرحب** بالمبادرة الجارية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي لتعزيز تطبيق المبادئ فيما بين الدول الأعضاء فيه بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ويشجع الآليات الإقليمية الأخرى، مثل الآليات المرتبطة باللجان الإقليمية للأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ مبادرات مماثلة تتماشى مع ولاياتها وعملياتها؛

15 - **يلحظ** الجهود المتجددة التي تبذلها اللجنة لربط مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية المتفق عليها بكل مبدأ من المبادئ بهدف المساهمة في تعزيز الأساس التحليلي لتقييم أثر سياسات الإصلاح على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات؛

16 - **يشجع** الحكومات على جميع المستويات على تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة مشاركة هادفة في المسائل التي تمسهم بشكل مباشر، بمن فيهم أفقر الناس وأشدّهم ضعفًا، وعلى تنفيذ نماذج للمشاركة تستند إلى نهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره بحيث لا تترك أحدًا خلف الركب؛

17 - **يشجع أيضًا** الحكومات، وخاصة بالنظر إلى الضغوط القوية على الميزانية، على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وفي الإشراف عليها، وإنشاء أطر شفافة لتنظيم الشراء العام باعتباره أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، والحد من ممارسات

(5) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24 (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع ب، الفقرة 31.

الفساد، لتعزيز مصداقية الميزانية وإدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وذلك باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناءً على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

18 - يقر بأن بناء مؤسسات قادرة على الصمود يتطلب طرقاً أكثر إبداعاً ومرونة وتكاملاً للعمل تركز على احتياجات الناس، فضلاً عن وجود مخزون كاف من الكفاءات والقدرات والموارد، ويشجع الحكومات على مواصلة تعزيز الكفاءات المهنية للقوة العاملة في القطاع العام، والاستثمار في المهارات الرقمية، وتحديث أطر الكفاءات لتنفيذ خطة عام 2030، ومعالجة أوجه عدم المساواة الموجودة داخل القوة العاملة في القطاع العام، واتخاذ خطوات لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية في تصميم الخدمات العامة وتقديمها؛

19 - **يؤكد من جديد** أن جائحة كوفيد-19 قد عجلت بالتحول الرقمي وكشفت عن مواطن الضعف التكنولوجية في الإدارات العامة بينما فاقمت أوجه عدم المساواة الناجمة عن الفجوات الرقمية، ويشجع الحكومات على إدارة رقمنة الخدمات العامة بطريقة شاملة للجميع ومنصفة وأخلاقية ومتمحورة حول الإنسان، مع التعجيل ببذل الجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية بوسائل منها النماذج المختلطة لتقديم الخدمات العامة؛

20 - **يلحظ** الطلبات المتزايدة على المساعدة في تفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وتشديد اللجنة على ضرورة تعزيز أمانة اللجنة لتمكينها من الاستجابة بفعالية؛

المتابعة

21 - **يطلب** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الثالثة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2024، موضوع دورة المجلس لعام 2024 وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

22 - **يدعو** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛

23 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

24 - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتنياز في سلك الخدمة العامة في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

25 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.